دراسة إقتصادية لأهم المتغيرات الكلية كمؤشرات لأداء الإقتصاد المصري

د/ محمود عزت عبد اللطيف

باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية – وزارة الزراعة.

مقدمة-:

يعانى الإقتصاد المصري فى الفترة الأخيرة من تراجع حاد تعكسه كافة المؤشرات الإقتصادية بسبب الأوضاع الداخلية للإقتصاد والتى أنعكست على الموازنة العامة للدولة ، وحالات التوازن او لعجز او لفائض التى تعتريها الدولة ولا شك أن حالة العجز سيصحبها قروضا عامة سواء داخلية او خارجية وقد بلغت الإيرادات العامة نحو ٦٦٩,٧ مليار جنيه فى حين بلغت المصروفات العامة نحو ٩٧٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٦ – ٢٠١٧، بينما بلغ الناتج المحلى الإجمالي نحو ٣,٢ تريليون جنيه خلال نفس العام .

وقد شهدت الفترة الأخيرة إضطرابات سياسية وامنية واجتماعية ، إذ حقق الناتج المحلى الحقيقي نمواً سالبا خلال الربع الثالث من العام المالي (٢٠١٠-٢٠١١) مقارنه بمتوسط معدل النمو يقدر بنحو٥,٥% خلال الربعين الأول والثاني [١] ، وقد إنعكس ذلك بصورة واضحة على القطاع الزراعي وحركة التنمية ودخول الأفراد والممثلة فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وإرتفاع الضرائب على الدخل وادي التفاوت فى توزيع الدخول نتيجة لسوء توزيع ملكية الأصول الرأسمالية الإنتاجية والخلل فى نظام الأسعار إلى وجود فئة من السكان ذات دخول منخفضة لا تتمكن من الحصول على احتياجاتها الأساسية فى المعيشة ولا تتمكن من الإسهام فى إقتصاديات المجتمع بل قد تكون من المعوقات التى تؤثر سلبا على برامج التنمية .

مشكلة البحث-:

تتمثل مشكلة البحث فى تراجع أداء أهم المتغيرات الكلية للإقتصاد المصري مثل معدل التضخم ، معدل البطالة ، سعر الصرف ، حجم الإستثمارات ، ومعدل النمو الإقتصادى ، وإرتفاع نسبة الدين وعجز الموازنة العامة للدولة ،الامر الذى إنعكس على أداء القطاعات الإقتصادية والذى أدى إلى إنخفاض الدخول الفردية الحقيقية للمواطن وإرتفاع تكاليف المعيشة وعدم تحقيق العدالة الإجتماعية ، الامر الذى جعل من دراسة العلاقات الاقتصادية المختلفة امرا ضروريا لتحديد حقيقية تلك العلاقات والسياسات التى يمكن اتباعها لمواجهه هذة المواقف .

هدف البحث -:

استهدف البحث دراسة إقتصادية لأهم المتغيرات الكلية كمؤشر لاداء الإقتصاد المصري وذلك من خلال دراسة الوضع الراهن لأهم المؤشرات الإقتصادية الهامة ،ودراسة العلاقات الإنحدارية بينهم للوقوف على أهم محددات تلك المتغيرات ، والتنبؤ بسلوكها فى السنوات القادمة ، وذلك للمساهمة فى إقتراح بعض السياسات التى من شأنها المساعدة فى تخفيف حدة الأثار السلبية الناتجة عن الأداء الأقل كفاءة لتلك المتغيرات ، وذلك بإعتبارها مؤشرات لا يستهان بها فى الإقتصاد القومي المصري .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات -:

إعتمد البحث فى تحليله الإقتصادى على أساليب التحليل الإحصائية الوصفية والكمية ، والممثلة فى إسلوب الإنحدار البسيط ، وإسلوب الإنحدار المرحلى فى تقدير بعض النماذج ، ومصفوفة معاملات الإرتباط ، وإعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من مصادرها المختلفة مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وإستخدام قواعد البيانات العالمية الخاصة بشبكة الإنترنت التابعة للبنك الدولي ، والبنك المركزي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الإقتصادية، الإدارة

---

(١) وزارة التخطيط ، اهم مؤشرات الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال العام المالى ٢٠١٢ -٢٠١٣ – ٢٠١٥.

المركزية للإقتصاد الزراعي ، بالإضافة إلى بعض الدراسات الإقتصادية والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أولاً :- دراسة الوضع الحالى لأهم متغيرات الإقتصاد المصري

إشتمل البحث على أهم المتغيرات الإقتصادية التى من شأنها التأثير بشكل كبير على قطاعات الإقتصاد المصري ومنها حجم الإستثمارات القومية والخاصة والزراعية، وكذلك الناتج المحلى والدخل القومي والفردى بالإضافة إلي سعر الصرف للدولار بالجنية ومعدل النمو ومعدل البطالة ومعدل الفائدة ومعدل التضخم، وقد أسفرت دراسة الاتجاه العام لهذة المتغيرات الكلية عن النتائج التالية :

أ - تطور الإستثمارات القومية والزراعية في مصر

١- تطور إجمالي الإستثمارات القومية :

لقد تبين أن إجمالي الإستثمارات القومية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) قد تراوحت بين حد أدني قدر بنحو ١٥,٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وحد أقصي بلغ نحو٥٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١٥، بنسبه زياده قدرت بنحو ٢٣٥,٥% عن عام ٢٠٠٤، ومن الجدول رقم (١) تبين المعادلة رقم (١) لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور الإستثمارات القومية خلال فترة الدراسة ، وقد لوحظ تزايد الإستثمارات القومية بمقدار سنوي قدره ٢,٦ مليار دولار تمثل نحو ٧,٧% من المتوسط والذي يقدر بنحو ٣٣,٦ مليار دولار ، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١ وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٠% من قيمة هذا التزايد يرجع إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن ، بينما٢٠% من هذه التغيرات ترجع إلي عوامل أخري لايتضمنها النموذج أو ترجع إلي عامل الصدفة .

٢- تطور الإستثمارات غير الزراعية :

توضح التقديرات الإحصائية لقيمة الإستثمارات غير الزراعية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) قد تراوحت بين حد أدنى قدرة ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وحد أقصى بلغ نحو ٢٩,٥ مليار دولار عام٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو ٢٩٣% عما كانت عليه عام ٢٠٠٤، كما تبين أن متوسط تلك الإستثمارات والبالغ نحو ١٩,٥ مليار دولار يمثل نحو ٥٨% من متوسط إجمالي الإستثمارات القومية خلال نفس الفترة المذكورة والذي يقدر بنحو ٣٣,٦ مليار دولار، وباستعراض بيانات الجدول رقم (١) والمعادلة رقم (٢) لدراسة الإتجاه الزمني لتطور الإستثمارات غير الزراعية خلال فترة الدراسة، تبين تزايد تلك الإستثمارات بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ١,٥٧ مليار دولار، تمثل بنحو ٨,٠٥% من المتوسط السنوي البالغ نحو ١٩,٥ مليار دولار، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٧٥% الأمر الذي يشير إلى أن ٧٥% من هذا التزايد يرجع الى التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن.

٣- تطور الإستثمارات الزراعية :

بينت التقديرات الإحصائية لقيمة الإستثمارات الزراعية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) قد تراوحت بين حد أدنى قدرة ٨,٠٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وحد أقصى بلغ نحو ٢٢,٧ مليار دولار عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو ١٨١,٣% عما كانت عليه عام ٢٠٠٤، كما تبين أن متوسط تلك الإستثمارات والبالغ نحو ١٤,١ مليار دولار يمثل نحو ٤١,٩٦% من متوسط إجمالي الإستثمارات القومية خلال نفس الفترة المذكورة والذي يقدر بنحو ٣٣,٦ مليار دولار، وباستعراض نتائج الجدول رقم (١) ومعادلة رقم (٣) لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور الإستثمارات بالقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة ، تبين تزايد تلك الإستثمارات بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ١,٠٨ مليار دولار، تمثل نحو ٧,٦% من المتوسط السنوي البالغ نحو ١٤,١ مليار دولار ، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٧٠% الأمر الذي يشير إلى أن ٧٠% من هذا التزيد يرجع الى التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن.

٤– تطور إجمالي الناتج المحلى :

أشارت التقديرات الإحصائية لإجمالي قيمه الناتج المحلى قد تراوحت بين حد أدنى قدره ٧٨,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وحد أقصى بلغ نحو ٣٣٠,٨ مليار دولار عام ٢٠١٥، للفترة (٢٠٠٤–٢٠١٥) بنسبة زيادة قدرت بنحو ٣١٩,٨% عما كانت عليه عام ٢٠٠٤، واوضحت نتائج الجدول رقم (١) ومعادلة (٤) لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة الدراسة ، تبين تزايد إجمالي الناتج المحلى بمقدار سنوي قدر بنحو ٢٢,٨ مليار دولار، بمعدل بلغ نحو ١٠,٩% من المتوسط السنوي البالغ نحو ٢٠٩,٥ مليار دولار ، وقد تأكدت معنوية هذه القيم إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٩٨% الأمر الذي يشير إلى أن ٩٨% من هذا التزايد يرجع الى التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن.

٥– تطور الدخل القومي-:

اوضح التقدير الإحصائي للدخل القومي أنه تراوح بين حد أدنى قدره ٩٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وحد أقصى بلغ نحو ٣٠٥,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥، للفترة (٢٠٠٤–٢٠١٥) بنسبة زيادة قدرت بنحو ٢٣٧,٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٤ ،وباستعراض نتائج الجدول رقم (١) ومعادلة (٥) لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور الدخل القومي خلال فترة الدراسة يتزايد بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو٢٠,٧ مليار دولار بمعدل بلغ نحو ١٠٥,٨% من المتوسط السنوي البالغ نحو ١٩٥,٧ مليار دولار خلال الفترة سالفة الذكر، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٩٨% الأمر الذي يشير إلى أن ٩٨% من التزايد يرجع إلى التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن.

٦– تطور الدخل الفردى :

اوضح التقدير الإحصائي أن الدخل الفردي قد تراوح بين حد أدنى قدره ١,٢ ألف دولار عام ٢٠٠٤ وحد أقصى بلغ نحو ٣,٣ ألف دولار عام ٢٠١٥، للفترة (٢٠٠٤–٢٠١٥) بنسبة زيادة قدرت بنحو ١٧٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٤، كما تبين أن متوسط الدخل الفردي والبالغ نحو ٢,٣ ألف دولار يمثل نحو ١,٢٥% من متوسط إجمالي الدخل القومي والبالغ نحو ١٩٥,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة المذكورة ،وباستعراض بيانات الجدول رقم (١) بالملحق ومعادلة رقم (٦) لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور الدخل الفردي خلال فترة الدراسة يتزايد بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٠,٢٠ دولار بمعدل بلغ نحو ٨,٧% من المتوسط السنوي البالغ نحو ٢,٣ ألف دولار خلال فتره الدراسة سالفة الذكر، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٩٧% الأمر الذي يشير إلى أن ٩٧% من هذا التزايد يرجع إلى التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن.

٧– تطور معدل النمو الاقتصادى :

أوضح التقدير الإحصائي أن معدل النمو الإقتصادى قد تراوح بين حد أدنى قدره١,٨٢% عام ٢٠١١ وحد أقصى بلغ نحو٧,١٥% عام ٢٠٠٨، للفترة (٢٠٠٤–٢٠١٥) بنسبة تناقص قدرت بنحو ٢٩٢,٨% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨، وبإستعراض نتائج الجدول رقم (١) ومعادلة رقم (٧) لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور معدل النمو خلال فترة الدراسة تبين انه يتناقص بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٠,٢٩% بمعدل بلغ نحو ٦,٧% من المتوسط السنوي البالغ نحو ٤,٣% خلال فتره الدراسة ، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٣٥% الأمر الذي يشير إلى أن ٣٥%من هذه التغيرات يعكسها العوامل التي تمثل أثارها عنصر الزمن، بينما ٦٥% من هذه التغيرات ترجع إلي عوامل أخري.

٨– تطور سعر الصرف :

يتبين من التقدير الإحصائي أن سعر الصرف قد تراوح بين حد أدنى قدره ٥,٤ جنيه للدولار عام ٢٠٠٨ وحد أقصى بلغ نحو ١٨,٢ جنيه للدولار نهاية عام ٢٠١٦ للفترة (٢٠٠٤–٢٠١٦) بنسبة زيادة قدرت بنحو ٢٣٧,٠٤% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ خلال نفس الفترة المذكورة ، وبإستعراض نتائج الجدول (١) ومعادلة

رقم (٨) لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور سعر الصرف خلال فترة الدراسة انه يتزايد بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو٠,٥ جنيه بمعدل بلغ نحو ٧,١% من المتوسط السنوي البالغ نحو ٧,٠٥ جنيه خلال فتره الدراسة سالفه الذكر، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٣٤% الأمر الذي يشير إلى أن هذا التزايد يرجع إلى ٣٤% من التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن ،بينما ٦٦% من هذه التغيرات ترجع إلي عوامل أخري لايتضمنها النموذج أو ترجع إلي عامل الصدفة ، وبطبيعة الحال فإن الدراسة لا تشمل ما يتعلق بتعويم قيمه الجنيه المصري فى الفترة الأخيرة ، حيث تنتهي سلسلة البيانات الخاصة بالدراسة عند عام ٢٠١٥ .

٩- تطور معدل البطالة :

بإستعراض نتائج التقدير الإحصائي تبين أن معدل البطالة قد تراوح بين حد أدنى قدره ٨,٧% عام ٢٠٠٨ وحد أقصى بلغ نحو ١٣,٤% عام ٢٠١٥ للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) بنسبة زيادة قدرت بنحو ٥٤,٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ خلال نفس الفترة ، وتبين من النتائج الموضحة بالجدول(١) ومعادلة رقم (٩) انه يتزايد بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بمعدل بلغ نحو ٢,٨% من المتوسط السنوي البالغ نحو ١١,٢% خلال فتره الدراسة سالفة الذكر، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٤٦% الأمر الذي يشير إلى أن هذا التزايد يرجع إلى ٤٦% من التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن ،بينما ٥٤% من هذه التغيرات ترجع إلي عوامل أخري لايتضمنها النموذج أو ترجع إلي عامل الصدفة.

١٠- تطور معدل التضخم :

توضح نتائج التقدير الإحصائي أن معدل التضخم قد تراوح بين حد أدنى قدره ٧,١% عام ٢٠١٢ وحد أقصى بلغ نحو ٢٣,٢% عام ٢٠١٦ للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) بنسبة زيادة قدرت بنحو ٢٢٦,٨% عما كان عليه عام ٢٠١٢ خلال نفس الفترة المذكورة ، وبإستعراض نتائج الجدول (١) ومعادلة رقم (١٠) لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة تبين انه يتزايد بنسبة سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو ٠,٤٧% بمعدل بلغ نحو ٤,٢% من المتوسط السنوي البالغ نحو ١١,١% خلال فتره الدراسة سالفة الذكر، وقد تأكدت معنوية هذه القيم إحصائياً ، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,١٥% الأمر الذي يشير إلى أن هذا التزايد يرجع إلى ١٥% من التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن ،بينما ٨٥% من هذه التغيرات ترجع إلي عوامل أخري لايتضمنها النموذج أو ترجع إلي عامل الصدفة ، وهذه القيم تختلف تماما عما هو قائم فى عام ٢٠١٧ حيث وصل معدل التضخم إلى ما يزيد عن٣٠% بسبب تعويم قيمة الجنية المصري عام ٢٠١٦.

١١- تطور معدل الفائدة :

بإستعراض نتائج الجدول (١) ومعادلة رقم (١١) لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور معدل الفائدة قد تبين أن معدل الفائدة أخذ فى التناقص من بداية فترة الدراسة الى أن وصل نحو ٦,٠٢% عام ٢٠٠٦ بمعدل بلغ نحو ٠,٥% اثم أخذ فى التزايد الى أن وصل الى ٧,٦٨% عام ٢٠١٣ بمعدل بلغ نحو ٠,٠٤%، ثم اخذ بعدها فى التناقص حتى عام ٢٠١٥ ، وقد تأكدت معنوية هذه القيم إحصائياً ، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٧٢% الأمر الذي يشير إلى أن هذا التزايد يرجع إلى ٧٢% من التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن ، بينما ٢٨% من هذه التغيرات ترجع إلي عوامل أخري لايتضمنها النموذج أو ترجع إلي عامل الصدفة.

تبين مما سبق من خلال التقدير الإحصائي للإتجاة الزمنى العام تزايد كل من حجم الإستثمارات القومية وغير الزراعية والزراعية، وكذلك الناتج المحلى والدخل القومي والفردي بالإضافة إلي سعر الصرف للدولار بالجنية ومعدل البطالة ومعدل التضخم ، فى حين تراجع كل من معدل النمو الإقتصادى وتراجع معدل الفائدة فى بداية فترة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٦) بنحو ٦,٠٢ % ، ثم بدأ فى التزايد فى نهاية الفترة إلى أن وصل نحو ٧,٦٨% عام ٢٠١٣ ، ثم تناقص أخيرا حتى بلغ نحو ٦,٩% عام ٢٠١٥ .

جدول(١) تقدير الإتجاه الزمني لتطور المؤشرات القومية والزراعية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠١٥

مسلسل	المتغير المستقل	المعادلة	R^2	F
1	جمله الاستثمارات القومية بالمليار دولار	$\hat{Y}$ 1i=19,15+2,6Xi ** (6,47)	0,80	41,9
2	جمله الاستثمارات غير الزراعية بالمليار دولار	$\hat{Y}$ 2i=10,9+1,57Xi ** (5,54)	0,75	30,7
3	جمله الاستثمارات الزراعية بالمليار دولار	$\hat{Y}$ 3i=8,23+1,08Xi **(4,8)	0,70	23,5
4	إجمالي الناتج المحلى بالمليار دولار	$\hat{Y}$ 4i=50,1+22,8Xi **(23,4)	0,98	549,6
5	الدخل القومي بالمليار دولار	$\hat{Y}$ 5i=50,97+20,7Xi **(26,2)	0,98	687,2
6	الدخل الفردى بالدولار	$\hat{Y}$ 6i=0,88+0,20Xi **(20,8)	0,97	433,8
7	معدل النمو الاقتصادى%	$\hat{Y}$ 7i=6,3 -0,29Xi *(-2,4)	0,35	5,8
8	سعر الصرف جنيه للدولار	$\hat{Y}$ 8i=3,5+0,5Xi *(2,4)	0,34	5,6
9	معدل البطاله %	$\hat{Y}$ 9i=9,0+0,31Xi *(3,1)	0,46	9,6
10	معد التضخم%	$\hat{Y}$ 10i=7,8+0,47Xi (1,9)	0,15	1,9
11	معدل الفائده %	$\hat{Y}$ 11i=9,14-1,6x+0,27x^2 -0,013x^3 **(4,24) **(4,03)	0,72	7,05

حيث -: $\hat{Y}$ i القيمه التقديريه للمتغير التابع فى السنه i

Xiمتغير الزمن فى السنه i و . 13..... ,2 , 1 = I

****معنوية عند ٠,٠١%، *معنوية عند ٠,٠٥%.**

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركز للتعبئه العامة والاحصاء ،

ثانيا : تأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على أهم المؤشرات الإقتصاديه المؤثره على قطاع الزراعة المصرية:

لمعرفة أثر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الإقتصاد المصري فقد تم إستخدام المتغيرات الصورية للتعبير عن الفترة التى تلت الثورة ، من خلال إستخدام القيمة (١) للدلالة عن سنوات الثورة وهى (٢٠١١–٢٠١٥) والقيمة (٠) للدلالة عن سنوات ماقبل الثورة وهى (٢٠٠٤–٢٠١٠) ، حيث أوضحت النتائج بالجدول (٢) أن ثوره ٢٥ يناير لها اثر إيجابى معنوي إحصائياً على كل من (الإستثمارات الإجمالية والخاصة والزراعية ، الناتج المحلى الإجمالي ، والدخل القومي والفردى)، بينما إتضح أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لها أثر سلبى معنوي إحصائياً على كل من (معدل النمو الإقتصادى ، معدل البطالة ، سعر الصرف) ، كما تبين أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ليس لها أثر معنوي إحصائياً على كل من (معدل التضخم الإقتصادى ، ومعدل الفائدة) ، حيث إتسم كل منهما بالإستقرار النسبى خلال فترة ما قبل الثورة وما بعدها .

١- تأثير ثورة يناير ٢٠١١ على مؤشرات الإقتصاد القومي المصري .

أوضحت نتائج التقدير الإحصائي للمؤشرات الإقتصادية المؤثرة على المقتصد المصري أن ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ لها أثار إيجابية معنوية إحصائياً كما توضح بالمعادلات رقم (١، ٢، ٤، ٥، ٦) الموضحة بالجدول(٢) وتبين أن متوسط قيم تلك المتغيرات الإقتصادية الكلية وهى الاستثمارات الإجمالية والاستثمارات غير الزراعية ، والناتج المحلى الإجمالي ، والدخل القومي والفردي ، قد بلغ نحو ٣٣١,١٣ مليار دولار، ١٧,٨ مليار دولار، ١٥١,٦ مليار دولار، ١٤٢,٢ مليار دولار، ١,٨ ألف دولار، على الترتيب قبل الثورة

للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، فى حين زادت قيم تلك المتغيرات الكلية بعد ثوره ٢٥ يناير للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)حيث بلغت نحو ٤٣,٨ مليار دولار، ٢٥,٧ مليار دولار، ١٨,١ مليار دولار، ٣٠٢,١ مليار دولار ، ٢٨١,٥ مليار دولار ، ٣,١ ألف دولار ، على الترتيب للمتغيرات سالفة الذكر.

وبينت أيضا نتائج التقدير الإحصائي للمؤشرات الإقتصادية بالمعادلات رقم (٧ ، ٨ ، ٩) الموضحة بالجدول (٢) وتبين أن ثورة ٢٥ يناير لها أثار سلبية معنوية إحصائياً حيث قدر متوسط معدل النمو الإقتصادى، معدل البطالة، سعر الصرف، نحو ٥,٢%، ١٠,١%، ٥,٧ جنيه/دولار،على الترتيب قبل الثورة للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) ،فى حين إنخفض معدل النمو الإقتصادى بمعدل بلغ نحو ٢,٨% بعد ثوره ٢٥ يناير للفترة (٢٠١١-٢٠١٥) ، وإرتفع معدل البطالة بنحو ١٣% ، فى حين إرتفع سعر الصرف بمعدل بلغ نحو ٩,٢ جنيه/دولار بعد ثوره ٢٥ يناير على الترتيب للمتغيرات سالفة الذكر .

كما أوضحت نتائج التقدير الإحصائي للمؤشرات الإقتصادية المؤثرة على المقتصد المصري بالمعادلات رقم (١١) الموضحة بالجدول (٢) وتبين أن ثورة ٢٥ يناير ليس لها أثار معنوية إحصائية حيث إتسم بالإستقرار النسبى خلال فترة ما قبل الثورة وما بعدها ، حيث قدر متوسط معدل الفائدة ٦,٦% ، قبل الثورة للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) ، وبلغ نحو ٧,٢% بعد ثوره ٢٥ يناير للفترة (٢٠١١-٢٠١٥) ، وبطبيعة الحال فإن هذة التقديرات الاحصائية لم تضمن ما حدث فى عام ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ حيث تغيرت كثيرا قيمه هذة التغيرات ليصل معدل الفائدة الى اكثر من ١٥%.

جدول (٢) التقدير الإحصائي لأثر ثوره ٢٥ يناير على أهم المتغيرات الإقتصادية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥

مسلسل	المتغير المستقل	المعادلة	R^2	F
1	أثر ثوره يناير على الاستثمارات الاجماليه مليار دولار	$\hat{Y}$ i=31,13+12,7Di *(2,5)	0,37	6,8
2	أثر ثوره يناير على الاستثمارات غير الزراعية مليار دولار	$\hat{Y}$ i=17,8+7,87Di *(2,5)	0,38	6,3
3	أثر ثوره يناير على الاستثمارات الزراعيه مليار دولار	$\hat{Y}$ i=13,27+4,78Di *(1,97)	0,28	3,98
4	أثر ثوره يناير على إجمالي الناتج القومي المحلى مليار دولار	$\hat{Y}$ i=151,6+150,5Di *(5,4)	0,72	28,8
5	أثر ثوره يناير على الدخل القومي مليار دولار	$\hat{Y}$ i=46,2+12,96Di ** (10,5)	0,75	33,9
6	أثر ثوره يناير على الدخل الفردى الف دولار	$\hat{Y}$ i=1,8+1,3Di ** (5,3)	0,72	28,5
7	أثر ثوره يناير على معدل النمو الاقتصادى	$\hat{Y}$ i=5,2 -2,4Di *(-2,7)	0,39	7,1
8	أثر ثوره يناير على البطاله	$\hat{Y}$ i=10,1+2,98Di **(5,2)	0,71	27,4
9	أثر ثوره يناير على سعر الصرف	$\hat{Y}$ i=5,7+3,5Di *(2,0)	0,27	4,0
10	أثر ثوره يناير على التضخم	$\hat{Y}$ i=16,6+1,5Di (0,5)	0,20	0,3
11	أثر ثوره يناير على معدل الفائده	$\hat{Y}$ i=6,6+0,57Di *(1,9)	0,25	3,6

حيث i-: $\hat{Y}$ القيمه التقديريه للمتغير التابع فى السنه i ، di متغير صورى للتعبير عن ثورة ٢٥ يناير للسنوات ٢٠١١-٢٠١٥ .

****معنوية عند ٠,٠١% ، *معنوية عند ٠,٠٥%.**

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئه العامة والاحصاء.

٢- تأثير ثورة يناير ٢٠١١ على أهم المؤشرات الإقتصادية على قطاع الزراعة .

كما أوضحت نتائج التقدير الإحصائي للمؤشرات الإقتصادية المؤثرة على القطاع الزراعي المصري أن ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ لها أثار إيجابية معنوية إحصائياً كما تبين بالمعادلة (٣) والموضحة بالجدول (٢) أن متوسط قيمة الإستثمارات الزراعية قد بلغ نحو ١٣,٣ مليار دولار، قبل الثورة للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) ، فى حين زادت قيمه تلك الإستثمارات الزراعية بعد ثوره ٢٥ يناير للفترة (٢٠١١-٢٠١٥) حيث بلغت ١٨,١ مليار دولار، واوضحت نتائج التقدير الإحصائي أيضا بالمعادلة (١٠) الموضحة بالجدول (٢) أن ثورة ٢٥ يناير ليس لها أثار معنوية إحصائية حيث إتسم معدل التضخم الإقتصادى بالإستقرار النسبى خلال فترة ما قبل الثورة وما بعدها ،حيث قدر متوسط معدل التضخم الإقتصادى بنحو ١٠,٦% ،قبل الثورة للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) ،وبلغ نحو ١٢,١%، بعد ثوره ٢٥ يناير للفترة (٢٠١١-٢٠١٥) .

ومما سبق تبين أنه بطبيعة الحال هذة التقديرات الاحصائية لم تضمن ما حدث فى عام٢٠١٦-٢٠١٧ حيث تغيرت كثيرا قيمه هذة المتغيرات ليصل معدل النمو الى ٤% ومعدل التضخم الى اكثر من ٣٠% ومعدل الفائدة الى اكثر من ١٥% وهو ما يلزم تناوله تفصيلا بعد توافر الإحصاءات والبيانات الخاصة بهذين العامين .

ثالثا : دراسة العلاقات المتشابكة بين أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية فى مصر بإستخدام نموذج قياسى آنى للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥).

تم إجراء هذا النموذج الآنى فى محاولة لدراسة العلاقات التشابكية والمتداخلة بين أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية فى مصر خاصة وأن الوضع الطبيعي لاى متغير أن يكون مؤثرا تارة ومتأثرا تارة أخرى، وقد تم اجراء العديد من المحاولات باستخدام الكثير من الطرق القياسية مثل (ols, 'wls '2sls',3sls) وذلك للوصول الى أفضل النتائج قبولا من المنطق الإقتصادى والمعنوية الإحصائية والذى يمكن عرضها كالتالى.

وقد تم إستخدام أسلوب إحصائي يتضمن مصفوفة الإرتباط ، وذلك لتقدير لأهم العوامل المؤثرة على المقتصد المصري منها إجمالي الناتج المحلى ، وإجمالي الإستثمارات القومية ، والاستثمارات الزراعية وغير الزراعية ، والدخل القومي ، والفردى ، ومعدل النمو الإقتصادى ومعدل البطالة ، ومعدل التضخم ، سعر الصرف ، ومعدل الفائدة ، خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) ، وقد تم إستبعاد عامى (٢٠١٦، ٢٠١٧) لعدم توافر البيانات التفصيلية الخاصة بهما ، وللحصول إلى أفضل النتائج تمثيلاً للعلاقة التى تتمشى مع المنطق الإقتصادى والمعنوية الإحصائية والتي يمكن عرضها كالتالى:

تشير المعادلة رقم (١) إلى علاقة موجبة معنوية إحصائية بين سعر الصرف ($\hat{Y}_1$) ، ومعدل البطالة ($\hat{Y}_3$)حيث بزيادة معدل البطالة بنحو ١% يتزايد سعر الصرف بنحو ٠,٦% وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادى بوجود علاقة موجبة بين كل من سعر الصرف ومعدل البطالة فى المدى القصير ألامر الذى يبين أن إرتفاع معدل سعر الصرف يرجع بالأساس إلى إرتفاع معدل البطالة ، وهذا ما تؤكده نتيجة معامل التحديد .

$$\text{Ln } \hat{Y}_1 = 0,43+0,58 \text{ Ln } \hat{Y}_3 \qquad (1)$$
$$(8,5)^{**}$$
$$F = 72,9 \qquad R^2 = 0,88$$

كما تشير المعادلة رقم (٢) الى علاقة موجبة معنوية إحصائية بين معدل الفائدة ($\hat{Y}_2$) ، ومعدل البطالة ($\hat{Y}_3$) حيث بزيادة معدل الفائدة بنحو ١% يتزايد معدل البطالة بنحو ٠,٣% وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادى بوجود علاقة موجبة بين كل من معدل الفائدة ومعدل البطالة فى المدى القصير الأمر الذي يبين أن إرتفاع معدل الفائدة يرجع بالأساس إلى إرتفاع معدل البطالة .

$$\text{Ln } \hat{Y}_2 = 1{,}1 + 0{,}3 \text{ Ln } \hat{Y}_3 \qquad (2)$$
$$(8{,}5)^{**}$$
$$F = 72{,}9 \qquad R^2 = 0{,}88$$

وتشير المعادلة رقم (٣) إلى علاقة موجبة معنوية إحصائياً بين معدل البطالة ($\hat{\mathbf{Y}}3$) ، وسعر الصرف ($\hat{\mathbf{Y}}1$) حيث أن سعر الصرف له أثر إيجابى معنوي إحصائياً على معدل البطالة فى مصر ، حيث بزيادة سعر الصرف بنسبة ١% تزايد معدل البطالة بمقدار ١,٠١% ، كما أشارت المعادلة لوجود علاقة عكسية معنوية إحصائية بين معدل البطالة ($\hat{\mathbf{Y}}\mathbf{3}$) ، ومعدل النمو الإقتصادى ($\hat{\mathbf{Y}}\mathbf{4}$) حيث بزيادة معدل البطالة بنحو ١% يتناقص معدل النمو الإقتصادى بنحو ٠,١٥% وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادى بوجود علاقة عكسية بين كل من معدل النمو الإقتصادى ومعدل البطالة .

$$\text{Ln } \hat{Y}_3 = 0{,}77 + 1{,}01 \text{ Ln } \hat{Y}_1 - 0{,}15 \text{ Ln } \hat{Y}_4 \qquad (3)$$
$$(4{,}7)^{**} \qquad (-2{,}9)^{*}$$
$$F = 67{,}8 \qquad R^2 = 0{,}92$$

واوضحت نتائج المعادلة (٤) وجود علاقة عكسية معنوية إحصائياً بين معدل النمو الإقتصادى ($\hat{\mathbf{Y}}4$)، وسعر الفائدة ($\hat{\mathbf{Y}}2$) حيث أن سعر الفائدة له أثر سلبى معنوي إحصائياً على معدل النمو الإقتصادى فى مصر، حيث بتزايد سعر الفائدة بنسبة ١% يتناقص معدل النمو الإقتصادى بمقدار ٢,٧% ، كما أشارت المعادلة لوجود علاقة عكسية معنوية إحصائية بين معدل النمو الإقتصادى ($\hat{\mathbf{Y}}\mathbf{4}$) ، وجملة الإنفاق الموجه للإستهلاك ($\hat{\mathbf{Y}}\mathbf{7}$) حيث بتزايد جملة الإنفاق الإستهلاكى بنحو ١% يتزايد معدل النمو الإقنصادى بنحو ٠,٥٧% وهذا ما يتفق مع المنطق الإقتصادى.

$$\text{Ln } \hat{Y}_4 = 9{,}4 - 2{,}7 \text{ Ln } \hat{Y}_2 - 0{,}57 \text{ Ln } \hat{Y}_7 \qquad (4)$$
$$(-2{,}5)^{*} \qquad (-2{,}8)^{*}$$
$$F = 10{,}5 \qquad R^2 = 0{,}62$$

واشارت نتائج المعادلة (٥) وجود علاقة موجبة معنوية إحصائياً بين إجمالي الناتج المحلى ($\hat{\mathbf{Y}}5$) ، وإجمالي الإنفاق الإستهلاكى ($\hat{\mathbf{Y}}\mathbf{7}$) حيث أن الإنفاق الإستهلاكى له أثر إيجابى معنوي إحصائياً على إجمالي الناتج المحلى فى مصر ، حيث بتزايد الإنفاق الإستهلاكى بنسبة ١% يتزايد إجمالي الناتج المحلى بمقدار ٠,٧١%، كما أشارت المعادلة وجود علاقة موجبة معنوية إحصائية بين إجمالي الناتج المحلى ($\hat{\mathbf{Y}}\mathbf{5}$) ، وجملة الإستثمارات ($\hat{\mathbf{Y}}\mathbf{6}$) حيث تتزايد جملة الإستثمارات بنحو ١% يتزايد إجمالي الناتج المحلى بنحو ٠,٤٧% وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادى .

$$\text{Ln } \hat{Y}_5 = 0.02 + 0.71 \text{ Ln } \hat{Y}_7 + 0.47 \text{ Ln } \hat{Y}_6 \qquad (5)$$
$$(19.2)^{**} \quad (9.2)^{**}$$
$$F = 1058 \qquad R^2 = 0{,}99$$

وتشير المعادلة رقم (٦) الى وجود علاقة موجبة معنوية إحصائية بين إجمالي الإستثمارات($\hat{\mathbf{Y}}_\mathbf{6}$)، وإجمالي الناتج المحلى ($\hat{\mathbf{Y}}_\mathbf{5}$) حيث بزيادة إجمالي الناتج المحلى بنحو ١% يتزايد إجمالي الإستثمارات بنحو ٠,٦% وهذا ما يتفق مع المنطق الإقتصادى .

$$\text{Ln } \hat{Y}_6 = 0{,}14 + 0{,}65 \text{ Ln } \hat{Y}_5 \qquad (6)$$
$$(48{,}5)^{**}$$
$$F = 2350{,}9 \qquad R^2 = 0{,}99$$

واوضحت نتائج المعادلة (٧) وجود علاقة موجبة معنوية إحصائياً بين إجمالي الإنفاق الإستهلاكى ($\hat{\mathbf{Y}}7$)، وسعر الصرف ($\hat{\mathbf{Y}}\mathbf{1}$) حيث أن سعر الصرف له أثر إيجابى معنوي إحصائياً على إجمالي الإنفاق الإستهلاكى فى مصر ، حيث بتزايد سعر الصرف بنسبة ١% يتزايد إجمالي الإنفاق الإستهلاكى بمقدار

٠,٦٤% ، كما اشارت المعادلة وجود علاقة عكسية معنوية احصائية بين إجمالي الإنفاق الإستهلاكى($\hat{Y}7$) ، ومعدل النمو الإقتصادى ($\hat{Y}4$) حيث بزيادة معدل النمو الإقتصادى بنحو ١% يتناقص إجمالي الإنفاق الإستهلاكى بنحو ١,١٣% وهذا ما يتفق مع المنطق الإقتصادى ، كما أوضحت المعادلة وجود علاقة موجبة معنوية إحصائية بين إجمالي الناتج المحلى ($\hat{Y}_5$)، وإجمالي الإنفاق الإستهلاكى ($\hat{Y}_7$) حيث بزيادة إجمالي الناتج المحلى بنحو ١% يتزايد الإنفاق الإستهلاكى بنحو ٠,٨% وهذا ما يتفق مع المنطق الإقتصادى .

$$\text{Ln } \hat{Y}_7 = 0,25 + 0,64 \text{ Ln } \hat{Y}_1 - 1,13 \text{ Ln } \hat{Y}_4 + 0,8 \text{ Ln } \hat{Y}_5 \qquad (7)$$
$$(3,5)^* \quad (-3,1)^* \quad (18,4)^*$$
$$F = 293 \qquad R^2 = 0,99$$

رابعا: التنبؤ بمؤشرات المقتصد المصري فى ضوء المتغيرات الإقتصادية الكلية للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢) مستبعدا تقديرات عامى (٢٠١٦-٢٠١٧) فى نتائج التنبؤ بسلوك متغيرات النموذج الآنى .

يبين الجدول رقم (٣) التنبؤ بسلوك كل من سعر الصرف ، معدل الفائدة ، معدل النمو الإقتصادى ، ومعدل البطالة ، وإجمالي الناتج المحلى وإجمالي الإستثمارات ، وإجمالي الإنفاق الإستهلاكى ، باستخدام النتائج المتحصل عليها من النموذج الآنى الذى صمم بهدف التنبؤ بسلوك كل متغير مما سبق ذكره أخذا فى إعتباره سلوك باقى المتغيرات الداخلة بالنموذج خلال الفترة(٢٠١٩-٢٠٢٢) ، ألامر الذى بين أن سعر الصرف من المتوقع أن يستمر فى التزايد ليصل الى ١٤,٠١% عام ٢٠٢٢ عن ١١,٧% عام ٢٠١٩، فى حين من المتوقع أن يزداد معدل البطالة ليصل الى ١٤,٦% عام ٢٠٢٢ عن ١٣,٧% عام ٢٠١٩، بينما إزدات إجمالي الإستثمارات بنحو ١٠٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢، عن ٦٧,٦ مليار دولار عام ٢٠١٩ ، فى حين زاد إجمالي الناتج المحلى بمقدار نحو ٨٧١,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢، عن عام ٢٠١٩ والمقدر بنحو ٥٨٩,٩ مليار دولار بينما من المتوقع ان يتزايد إجمالي الإنفاق الموجه للإستهلاك بنحو ٥٣٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢، عن ٢٧٥,٩ مليار دولار عام ٢٠١٩ ، بينما من المتوقع تناقص معدل النمو الإقتصادى الى نحو ١,٣% عام ٢٠٢٢ عنه فى عام ٢٠١٩ والمقدر يبلغ نحو ١,٧%.

مما سبق عرضه من نتائج النموذج القياسى الآنى ، الذى يوضح العلاقات التشابكية لاهم المتغيرات الكلية المؤثرة على أداء المقتصد المصري ، أن هناك علاقة تشابكية واضحة بصورة كبيرة لايحب الإغفال عنها عند وضع أهم السياسات الإقتصادية التى من شانها دفع عجلة النمو الإقتصادى فى مصر ، حيث تبين أن لعامل البطالة أهمية كبرى على أستقرار سعر الصرف ،ومعدل الفائدة ، والذى من شانه التاثير على رفع معدلات النمو الإقتصادى ، والذى هو الآخر يؤثر بقوة على جذب العديد من الإستثمارات ، والتى سوف تنعكس بالضرورة فى زيادة حجم الناتج المحلى ، والذى سوف ينعكس فى النهاية على معدلات الإنفاق الموجه للإستهلاك القومي ،ألامر الذى يتطلب اخذ كافة تلك المتغيرات معا فى ان واحد عين الإعتبار عند وضع السياسات الإقتصادية فى الأعوام القادمة .

جدول (٣) التنبؤ بأهم متغيرات المقتصد المصري الداخلة بالنموذج الآنى للفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٢) بناءا على تقديرات النموذج للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) مستبعدا تقديرات عامى ٢٠١٦ ، ٢٠١٧

السنوات	معدل النمو الإقتصادى %	معدل البطالة %	سعر الصرف %	معدل الفائدة %	إجمالي الإستثمارات بالمليار دولار	إجمالي الناتج المحلى بالمليار دولار	إجمالي الانفاق الإستهلاكى بالمليار دولار
2019	1,71	14,59	7,39	6,89	76,71	589,93	275,89
2020	1,57	15,02	7,54	6,96	83,93	671,83	343,78
2021	1,43	15,49	7,85	7,0	91,84	765,09	428,38
2022	1,30	15,96	8,00	7,03	100,48	871,31	533,79

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج معادلات النموذج الانى مستبعدا تقديرات ٢٠١٦/٢٠١٧ من التحليل الإحصائي نظـرا لاهتلاف قيم متغيراتها بشكل واضح عن تقديرات نفس المتغيرات السالف ذكرها ، مما سوف ينعكس على نتـائج لبتنبؤ المتحصل عليها.

خامسا: التنبؤ بمؤشرات المقتصد المصري فى ضوء المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٢) بعد اضافة ما توافر من الاحصاءات والمعلومات من عامى (٢٠١٦ ، ٢٠١٧) فى نتائج التنبؤ بسلوك متغيرات النموذج الآنى .

يوضح الجدول (٤) التنبؤ بسلوك كل من سعر الصرف ، معدل الفائدة ، معدل النمو الإقتصادى ، ومعدل البطالة ، وإجمالي الناتج المحلى وإجمالي الإستثمارات ، وإجمالي الإنفاق الإستهلاكى ، بإستخدام النتائج المتحصل عليها من النموذج الآنى الذى صمم بهدف التنبؤ بسلوك كل متغير مما سبق ذكره أخذا فى إعتباره سلوك باقى المتغيرات الداخلة بالنموذج خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)، الامر الذى بين أن سعر الصرف من المتوقع أن يستمر فى التزايد ليصل الى ١٤,٠١% عام ٢٠٢٢ عن ١١,٧% عام ٢٠١٩، فى حين من المتوقع أن يزداد معدل البطالة ليصل الى١٤,٦% عام ٢٠٢٢ عن ١٣,٧% عام ٢٠١٩، بينما ازدات إجمالي الإستثمارات بنحو ١٠٩,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢ ، عن ٨١,٥ مليار دولار عام ٢٠١٩ ، فى حين زاد إجمالي الناتج المحلى بمقدار نحو ٧٩٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢، عن عام ٢٠١٩ والمقدر بنحو ٥٥٥,٦ مليار دولار بينما من المتوقع ان يتزايد إجمالي الإنفاق الموجه للإستهلاك بنحو ٢٣٠,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢ ، عن عام ٢٠١٩ بنحو ١٤٢,٦ مليار دولار، بينما من المتوقع تناقص معدل النمو الاقتصادى الى نحو ٢,٣% عام ٢٠٢٢ عنه فى عام ٢٠١٩ والمقدر يبلغ نحو ٢,٧% ، والذى يبين تناقص معدل النمو الاقتصادى خلال فترة التنبؤ بالرغم من التوقع بزيادة فى تقديرات المتغيرات الباقية الداخلة محل الدراسة فى النموذج الآنى ، والذى يوضح أن الزيادة فى باقى المتغيرات محل الدراسة هى زيادة بمعدلات ليست بكبيرة، يعكس أدائها فى النهاية معدل النمو الإقتصادى، وهذا ما أوضحته نتائج معادلات النموذج الانى .

من ذلك يبدو ان تقديرات النموذج القياسى الآنى ، الذى يوضح العلاقات التشابكية لاهم المتغيرات الكلية المؤثرة على اداء المقتصد المصري ، أن هناك علاقة تشابكية واضحة بصورة كبيرة لايحب الإغفال عنها عند وضع أهم السياسات الاقتصادية التى من شأنها دفع عجلة النمو الإقتصادى فى مصر ، حيث تبين أن لعامل البطالة أهمية كبرى على إستقرار سعر الصرف ،ومعدل الفائدة ، والذى من شأنه التاثير على رفع معدلات النمو الإقتصادى ، والذى هو الآخر يؤثر بقوة على جذب العديد من الإستثمارات ، والتى سوف تنعكس بالضرورة فى زيادة حجم الناتج المحلى ، والذى سوف ينعكس فى النهاية على معدلات الانفاق الموجه للإستهلاك القومي ،الأمر الذى يتطلب اخذ كافة تلك المتغيرات معا فى أن واحد عين الإعتبار عند وضع السياسات الإقتصادية فى الأعوام القادمة .

جدول (٤) التنبؤ بأهم متغيرات المقتصد المصري الداخلة بالنموذج الآنى للفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٢) أخذا فى الإعتبار عامى ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ فى تقديرات التنبؤ بالنموذج .

السنوات	معدل النمو الإقتصادى %	معدل البطالة %	سعر الصرف %	معدل الفائدة %	إجمالي الإستثمارات بالمليار دولار	إجمالي الناتج المحلى بالمليار دولار	إجمالي الانفاق الاستهلاكى بالمليار دولار
2019	2,7	13,7	11,7	9,97	81,5	555,6	142,6
2020	2,6	14,01	12,42	10,5	90	626,4	167,3
2021	2,5	14,3	13,2	11	99,5	706,3	196,4
2022	2,33	14,6	14,01	11,6	109,9	796,3	230,4

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج معادلات النموذج الانى اخذا فى الاعتبار تقديرات ٢٠١٧/٢٠١٦ .

الملخص

يعانى الإقتصاد المصري فى الفترة الأخيرة من تراجع عكسته كافة المؤشرات الإقتصادية بسبب الأوضاع الداخلية للإقتصاد والتى أنعكست على الموازنة العامة للدولة ، وحالات التوازن اولعجز اوالفائض التى تعتريها الدولة ولا شك أن حالة العجز سيصحبها قروضا عامة سواء داخلية اوخارجية وقد بلغت الإيرادات العامة نحو

٦٦٩,٧ مليار جنيه فى حين بلغت المصروفات العامة نحو ٩٧٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٦–٢٠١٧، بينما بلغ الناتج المحلى الإجمالي نحو ٣,٢ تريليون جنيه خلال نفس العام، وتمثلت مشكلة البحث فى تراجع أداء أهم المتغيرات الكلية للإقتصاد المصري مثل معدل التضخم ، معدل البطالة ، سعر الصرف ، حجم الإستثمارات ، ومعدل النمو الإقتصادى ، الآمر الذى انعكس على اداء القطاعات الاقتصادية والذى ادى إلى إنخفاض الدخول الفرديه الحقيقية للمواطن وإرتفاع تكاليف المعيشة وعدم تحقيق العدالة الإجتماعية ، وإستهدف البحث دراسة الوضع الراهن لأهم المؤشرات الإقتصادية الهامة ، ودراسة العلاقات الإنحدارية بينهم للوقوف على أهم محددات تلك المتغيرات الهامة ،والتنبؤ بسلوكها فى السنوات القادمة ، وذلك للمساهمة فى إقتراح بعض السياسات التى من شأنها المساعدة فى تخفيف حدة الأثار السلبية الناتجة عن الأداء الأقل كفاءة لتلك المتغيرات.

وكانت اهم النتائج فيما يلى

اوضحت نتائج التقدير الإحصائي للإتجاة الزمنى العام للمتغيرات المؤثرة فى الإقتصاد القومي تزايد كل من حجم الإستثمارات القومية وغير الزراعية والزراعية، وكذلك الناتج المحلى والدخل القومي والفردى بالإضافة إلي سعر الصرف للدولار بالجنية ومعدل البطالة ومعدل التضخم ، فى حين تراجع كل من معدل النمو الإقتصادى وتراجع معدل الفائدة فى بداية فترة الدراسة (٢٠٠٤–٢٠١٦) بنحو ٦,٠٢% ، ثم بدأ فى التزايد فى نهاية الفترة إلى أن وصل نحو ٧,٦٨% عام ٢٠١٣ ، ثم تناقص أخيرا حتى بلغ نحو ٦,٩ % عام ٢٠١٥ .

وتبين من نتائج البحث أن ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ لها أثر ايجابى معنوي إحصائياً على المتغيرات الإقتصادية الكلية ، وهى الإستثمارات الإجماليه والإاستثمارات غير الزراعية والزراعية ، إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، والدخل القومي والفردى ، وان لها أثر سلبى معنوي إحصائياً على معدل النمو الإقتصادى، ومعدل البطالة ، وسعر الصرف نحو ٥,٢% ، ١٠,١% ، ٥,٧ جنيه/دولار،على الترتيب قبل ثورة يناير ٢٠١١ للفترة (٢٠٠٤–٢٠١٠) ، فى حين إنخفض معدل النمو الإقتصادى بمعدل بلغ نحو ٢,٨% بعد ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ للفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥) ، وإرتفع معدل البطالة بنحو ١٣% ، فى حين إرتفع سعر الصرف بمعدل بلغ نحو ٩,٢ جنيه/دولار بعد ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١على الترتيب للمتغيرات، كما تبين أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ليس لها اثر معنوي إحصائياً على معدل التضخم الإقتصادى ، ومعدل الفائدة ، حيث كل منهما اتسم بالإستقرار النسبى خلال فترة ما قبل الثورة وما بعدها .

أوضحت نتائج النموذج القياسى الآنى العلاقات التشابكية لأهم المتغيرات الكلية المؤثرة على اداء المقتصد المصري ،حيث علاقة تشابكية واضحة بصورة كبيرة لايجب الاغفال عنها عند وضع اهم السياسات الاقتصادية التى من شانها دفع عجلة النمو الإقتصادى فى مصر ،حيث تبين أن لعامل البطالة أهمية كبرى على إستقرار سعر الصرف ،ومعدل الفائدة ، والذى من شانه التاثير على رفع معدلات النمو الإقتصادى ، والذى هو الآخر يؤثر بقوة على جذب العديد من الإستثمارات ، والتى سوف تنعكس بالضرورة فى زيادة حجم الناتج المحلى ، والذى سوف ينعكس فى النهاية على معدلات الإنفاق الموجه للإستهلاك القومي ، الإمر الذى يتطلب اخذ كافة تلك المتغيرات معا فى ان واحد عين الإعتبار عند وضع السياسات الإقتصادية فى الإعوام القادمة .

المراجع

١- أمام الجمسى (دكتور) ، أثر تعويم الجنيه على تقديرات خط الفقر فى مصر ندوة أثر تحرير سعر الصرف على الزراعة المصرية ،الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، ٩ ابريل ٢٠١٧ .

٢ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، إحصاءات ٢٠١٣ ، ٢٠١٥ .

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الاقتصاد المصري ، إعداد مختلفة .

٤- حمدي الصوالحي (دكتور)، سياسات سعر الصرف للجنيه المصري وانعكاساتها على الزراعة المصرية، ندوة أثر تحرير سعر الصرف على الزراعة المصرية ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، ٩ ابريل٢٠١٧ .

٥- شبكة المعلومات الدولية.

٦- منى كمال رياض (دكتور) ، نموذج إقتصادى قياسي للتضخم والبطالة كمشاكل رئيسية فى الاقتصاد المصري ،مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الإجتماعية ، جامعة المنصورة ، مجلد(٨) ، عدد (٣) ، مارس ٢٠١٧ .

٧- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء .

٨- وزارة المالية ، التقارير المالية الشهرية ، مركز المعلومات ، القاهرة .

٩- وزارة التخطيط ،أهم مؤشرات ألاداء الإقتصادى والإجتماعى خلال العام المالي ٢٠١٢-٢٠١٣- ٢٠١٥.

الملحق

المؤشرات الإقتصادية المؤثرة على الإقتصاد المصري للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

السنوات	إجمالي الإستثمارات مليار جنيه	عدد السكان	إجمالي الناتج المحلى مليار $	الدخل الفردى $	الدخل القومي بالمليار	إستثمارات غير زراعية مليار جنيه	استثمارات زراعية	معدل النمو الاقتصادى	معدل التضخم	معدل البطاله	معدل الفائدة	سعر الصرف دولار/ جنيه
2004	96.46	73.60	78.85	1230	90.52	46.42	50.04	4.09	11.3	10.7	7.73	6.2
2005	115.74	74.94	89.69	1240	92.93	66.33	49.42	4.47	4.9	11.2	7.23	5.8
2006	155.34	76.27	107.48	1330	101.44	97.30	58.04	6.84	7.6	10.6	6.02	5.7
2007	199.53	77.61	130.48	1550	120.29	129.08	70.45	7.09	9.3	8.9	6.10	5.6
2008	197.14	78.98	162.82	1860	146.90	95.48	101.66	7.15	18.3	8.7	6.58	5.4
2009	231.83	80.44	188.98	2140	172.15	126.74	105.09	4.69	11.8	9.4	6.49	5.5
2010	229.07	82.04	218.89	2390	196.08	141.68	87.39	5.14	11.3	9.0	6.23	5.6
2011	246.07	83.79	236.00	2590	217.01	153.52	92.55	1.82	10.1	12.0	6.74	5.9
2012	241.61	85.66	276.35	2850	244.13	145.71	95.90	2.19	7.1	12.7	7.64	6.1
2013	265.09	87.61	286.01	3040	266.35	154.62	110.47	2.11	9.4	13.2	7.68	6.9
2014	333.71	89.58	301.50	3210	287.55	190.95	142.76	2.23	10.1	13.2	6.92	7.1
2015	402.33	91.51	330.78	3340	305.64	227.28	175.05	4.20	10.4	13.4	6.91	7.7
2016	368.019	92.70	316.14	3275	303.59	209.11	158.91	3.21	23.3	12.7	6.91	18.22

المصدر : نشرات البنك المركزي المصري ، اعداد مختلفة .

الموقع الرسمى للبنك المركزي المصري .

Economic Study For The Most Important Macro Variables As Indicators For The Performance Of The Egyptian Economy

Dr. Mahmoud Ezzat Abd Elatif

Agric. Economic Researches Institute-The Institute of Agriculture - Economic Research, Agriculture Research Center-Dokki-Giza-Egypt.) Ministry Of Agriculture.

Summary

The Egyptian economy is suffering from the recent period. of the decline reflected by all economic indicators because of the internal conditions of the economy Which reflected on the state budget, Imbalances and the state's excesses There is no doubt that the deficit will be accompanied by public loans, both internal and external Public revenues amounted to LE 669.7 billion, while general expenditures amounted to LE 974.7 billion in 2017/2016.While GDP reached LE 3.2 trillion during the same year.

The problem of research was the decline in the performance of the most important macro-variables of the Egyptian economy . Such as inflation rate, unemployment rate, exchange rate, volume of investments, economic growth rate. high debt and state budget deficit . Which was reflected in the performance of economic sectors. which led to a decline in real individual incomes of citizens and rising costs of living and the lack of social justice .

The study aimed to study the current situation of the most important economic indicators, And study the relationship between them to determine the most important determinants of those important variables. And predict its behavior in the coming years, In order to contribute to the proposal of some policies that will help mitigate the negative effects resulting from the less efficient performance of those variables.

The Important Results.

The results of the statistical estimation of the general time period were shown For variables affecting the national economy Increasing the volume of national. non-agricultural and agricultural investments. As well as GDP. national and individual income, in addition to the exchange rate of the dollar. the unemployment rate and inflation rate. While the rate of economic growth declined .The interest rate at the beginning of the study period (2016-2004) fell by about 6.02% .And then began to

increase at the end of the period to reach about 7.68% in 2013,And eventually decreased to about 6.9% by 2015.

The results of the research show that the revolution of 25 January 2011 has a positive effect on statistical significance on macroeconomic variables , Total investment. non-agricultural and agricultural investment, (GDP). and national and individual income . and statistically significant negative effect on the rate of economic growth, unemployment rate and exchange rate, about 5.2%, 10.1%, 5.7 pounds / dollars, respectively before the revolution, For the period (2004-2010),While the economic growth rate decreased by about 2.8% after the revolution of January 25, 2011 for the period (2011-2015).The unemployment rate rose by about 13% .While the exchange rate rose by about 9.2 pounds / dollar after the revolution January 25, 2011 ,Respectively and It did not have a statistically significant effect on the rate of economic inflation and interest rate.

The results of the Simultaneous Equations model are shown, that there is a very clear Interaction relationship that should not be overlooked when developing the most important economic policies that will drive economic growth in Egypt , It was found that the unemployment factor is very importance to the stability of the exchange rate and interest rate, which would affect in the increase of economic growth rates. Which also strongly influences the attractiveness of many investments, which will necessarily be reflected in the increase of GDP . Which will ultimately be reflected in the expenditure rates directed at national consumption, which requires taking all these variables together. to be taken into account in the formulation of economic policies in the coming years.